الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة الثالثة

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 14

*** تاريخ الاجتماع:** الجمعة 18 جويلية 2025

*** جدول الأعمال:**

التصويت على مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية فصلا فصلا.

*** الحضور:**

- الحاضرون: 08
- المعتذرون: 02
- الغـائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 11

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 09 و50 دق

*** رفع الجلسة:** الساعة 12 و15دق

I. مداولات اللجنة:

واصلت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية النظر في مقترح القانون المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة وذلك بتخصيص هذه الجلسة للتصويت على فصوله فصلا فصلا.

وفي بداية الجلسة، قدم مكتب اللجنة بسطة عن مختلف المراحل التي مر بها مقترح القانون منذ إحالته إليها، مؤكدا أنه تم إيلاؤه الأهمية اللازمة باعتبار الأهداف التي يرمي إليها والتي تتمثل أساسا في تجسيم الشعار الذي نادت به ثورة 17 ديسمبر 2010 **"شغل حرية كرامة وطنية"** والاستجابة إلى ما طالب به العاطلون عن العمل وخاصة الذين عانوا لسنوات من التهميش جراء طول فترة بطالتهم رغم الوعود التي قدمتها إليهم الحكومات المتعاقبة، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تجسيم التوجهات التي ما فتئ يعبّر عنها رئيس الجمهورية في عديد المناسبات والمتمثلة في التركيز على إرساء مقومات الدولة الاجتماعية العادلة.

وبعد ذلك، تم عرض فصول هذه المبادرة التشريعية فصلا فصلا. وخلال التداول والنقاش، تقدم عدد من النواب بمقترحات تعديلية شملت بعض شروط الترشح بالإضافة إلى إعادة صياغة عدد من الفصول ودمج بعضها مع إعادة ترتيبها قبل أن يتم عرض كامل الفصول فصلا فصلا على تصويت أعضاء اللجنة.

وقد حظي عنوان المقترح والفصول 4 و7 و8 و9 كما وردوا بصيغة 27 ماي 2025 بإجماع الحاضرين.

أما بخصوص **الفصل الأول**، فقد تقدم في شأنه عضو من اللجنة بمقترح تعديل يتمثل في إضافة تسقيف للنسبة المخصصة للمنتدبين من الفئة المعنية بمقترح هذا القانون على ألا تتجاوز 20% من العدد الجملي للخطط المعروضة وذلك حتى لا يظلم أحد. وفي ردها، أفادت جهة المبادرة أن مسألة التسقيف تفرغ مقترح القانون من محتواه باعتبار أن الانتداب في هذه الحالة هو انتداب

استثنائي. وبعد التداول والنقاش، تم عرض مقترح التعديل على التصويت ولم يحظ بالموافقة. ثم تم التصويت على الصيغة الأصلية وتمت الموافقة عليها بأغلبية الحاضرين.

بالنسبة إلى **الفصل 2**، تقدم أحد النواب بمقترح تعديل يتمثل في حذف المطة 3 المتعلقة بشرط فرد من كل عائلة دون اعتبار شرط السنّ وحذف المطة 4 المتعلقة بشرط الوضعية الاجتماعية حتى لا يتم فتح المجال لتقديم معطيات مغلوطة أو مزورة.

وفي تفاعلها، أوضحت جهة المبادرة أن الهدف من المطة 3 هو حتى لا يتم حرمان العديد من العائلات من حقها في الانتداب بالوظيفة العمومية خاصة في الحالات التي يوجد فيها معطلين اثنين أو أكثر في نفس العائلة من أصحاب الشهادات العليا دون أن يتجاوز عمرهم 40 سنة وذلك حتى لا يكون هناك نوع من الإجحاف في حق تلك العائلات بعد أن استثمرت في تعليم أبنائها وهي في حاجة إليهم كسند اجتماعي يؤمن لهم نوعا من التوازن المادي. أما بخصوص تقديم معطيات مغلوطة بالمنصة الرقمية، فقد تم التوضيح بأن هذا الأمر يعاقب عليه القانون في نصوص أخرى كما أنه يتم آليا حرمان كل مترشح يقوم بذلك من الانتفاع بمقتضيات هذه الأحكام الاستثنائية.

وبعد التداول والنقاش، تم عرض مقترح التعديل على التصويت وتم رفضه. وبالتصويت على الصيغة الأصلية للفصل 2 من مقترح هذا القانون، تمت الموافقة عليه بأغلبية الحاضرين.

ثم تم عرض الفصل 3 من مقترح هذا القانون. وبعد التداول والنقاش، تقدم عضو منم اللجنة بمقترحي، يتعلق الأول بتعويض عبارة " طيلة السنتين السابقتين" بعبارة "خلال السنة السابقة " بالمطة الرابعة، في حين يتعلق الثاني بتعويض عبارة " 20 ألف دينار " بعبارة " 40 ألف دينار" مع حذف عبارة " والجمعيات التنموية " بالمطة الخامسة. وبعد قبول التعديلين إثر عرضهما على التصويت، تم التصويت بالموافقة على الفصل 3 معدّلا بإجماع الحاضرين.

من جهة أخرى، تم دمج الفصلين 5 و6 الواردين بصيغة 27 ماي 2025 مع تعديل الصياغة، ثم عُرض الفصل 5 معدّلا على التصويت وتمت الموافقة عليه بأغلبية الحاضرين. وأصبح كالتالي:

"**الفصل 5**: يتم سدّ الشغور لتشغيل خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العمومية من ضمن المسجلين بالمنصة والذين تتوفر فيهم الشروط مع مراعاة التوازن في التوزيع بين الاختصاصات. "

وأنهت اللجنة دراستها لمقترح هذا القانون بالتصويت عليه برمّته، حيث تمت الموافقة عليه في صيغته المعدّلة بإجماع أعضائها الحاضرين. وكانت تلك الصيغة على النحو التالي:

الصيغة المعدّلة النهائية التي صادقت عليها لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية خلال جلسة يوم 18 جويلية 2025

مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية

"عدد 23-2023"

الفصل الأول:

تتم معالجة وضعية خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالانتداب الاستثنائي في مختلف القطاعات العمومية للدولة في القطاع العام والوظيفة العمومية ويكون هذا الملف تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني.

الفصل 2:

تحدث منصة رقمية يتم فيها تنزيل المعطيات الخاصة بالمترشحين.

ويتم ترتيب المترشحين ترتيبا تفاضليا حسب المعايير التالية:

1- سن المترشح وتُعطى الأولوية لمن تجاوز 40 سنة،

2- سنة التخرج (أكثر من 10 سنوات)،

3- فرد من كل عائلة دون اعتبار شرط السن.

4- الوضعية الاجتماعية.

الفصل 3:

يشترط في المترشحين:

- التسجيل بمكاتب التشغيل،
- عدم الانتفاع بإجراءات التسوية للوضعيات المهنية،
- عدم الانخراط بصفة مسترسلة في منظومة التقاعد والحيطة الاجتماعية،
- عدم التمتع بمعرّف جبائي خلال السنة السابقة للتسجيل بالمنصة،
- عدم الحصول على قرض يتجاوز 40 ألف دينار من المؤسسات المالية والبنكية المانحة للقروض عند التسجيل بالمنصة.

الفصل 4:

يتم انتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالملفات ويخضع إثرها المنتدبون إلى مرحلة تأهيل حسب الخطة أو الوظيفة بالمؤسسات المعنية.

الفصل 5:

يتم سدّ الشغور لتشغيل خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم في القطاع العام والوظيفة العمومية من ضمن المسجلين بالمنصة والذين تتوفر فيهم الشروط مع مراعاة التوازن في التوزيع بين الاختصاصات.

الفصل 6:

يتم الانتداب على دفعات لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون.

الفصل 7:

يتم تحيين معطيات المسجلين بالمنصة مرة واحدة كل سنة.

الفصل 8:

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ مباشرة بعد صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

هذا وقد عبّر ممثلو جهة المبادرة في ختام الجلسة عن شكرهم للجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية على ما أولته من أهمية لهذه المبادرة التشريعية وعلى مستوى الجدية والمسؤولية الذي أبدته خلال تناولها لها بالدرس وكذلك على حرصها الكبير لاستكمال الأعمال بشأنها استجابة لانتظارات الجميع وخاصة المعنيين بها مباشرة من المعطلين عن العمل.

من جهته، توجه رئيس اللجنة بالشكر إلى كل من ساهم في أعمال اللجنة منذ الانطلاق في دراسة مقترح هذا القانون مثمنا روح التعاون والتكامل التي سادت بين كل الأطراف وخاصة بين اللجنة وجهة المبادرة والتي ساهمت بشكل كبير في التوفّق بعد طول انتظار في التوصّل إلى هذه الصيغة المعدّلة التي تم التصويت عليها بالإجماع والتي سيتم إعداد تقرير في شأنها وإحالته إلى مكتب المجلس في أقرب وقت.

II. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية الموافقة على مقترح هذا القانون معدّلا بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
صابر الجلاصي	صالح السالمي